

البيان الختامي

المؤتمر الثاني رفيع المستوى للقطاعين العام والخاص حول مكافحة القرصنة
"استجابة إقليمية للقرصنة البحرية: تعزيز الشراكات العامة والخاصة وتفعيل المشاركة العالمية"

دبي، الإمارات العربية المتحدة

28 يونيو 2012

إن جميع الدول والمنظمات الدولية والممثلين عن قطاع الصناعة البحرية العالمي المشاركة في مؤتمر دولة الإمارات الثاني رفيع المستوى للقطاعين العام والخاص لمكافحة القرصنة والذي يعقد تحت عنوان: "استجابة إقليمية للقرصنة البحرية: تعزيز الشراكات العامة والخاصة وتفعيل المشاركة العالمية"، قد اتفقوا على النقاط التالية:

التهديد المتواصل

أعرب المشاركون عن قلقهم المستمر إزاء التهديد الناجم عن القرصنة البحرية قبالة سواحل الصومال، والتي تعد جريمة تخضع للولاية القضائية العالمية، وأشار المؤتمر بصورة خاصة إلى:

- أ. مازالت القرصنة البحرية والسطو المسلح في البحار يشكلان تهديدا كبيرا للسلم والأمن والازدهار في الصومال، وفي المنطقة والعالم كذلك.
- ب. مازالت القرصنة تشكل تهديداً جدياً لحرية حركة الملاحة البحرية، وهي تعطل المصالح الاقتصادية في هذه المنطقة البحرية.
- ت. أشار المشاركون إلى أنه، وخلال الأشهر الستة الأولى من عام 2012، وقع أكثر من 67 هجوماً على السفن قبالة السواحل الصومالية، منها 13 عملية اختطاف تمت بنجاح.
- ث. أعرب المشاركون كذلك عن قلقهم العميق إزاء الأثر الإنساني لظاهرة القرصنة البحرية على البحارة المجتازين وعائلاتهم، وفي هذا السياق، أقر المشاركون بأن 185 بحاراً لا يزالون جميعاً رهن الاحتجاز من قبل القراصنة الصوماليين بالإضافة إلى 13 سفينة محتجزة¹.

¹ الأرقام سارية حتى 25 يونيو 2012، كما وضعها المكتب البحري الدولي في المحكمة الجنائية الدولية.

الرؤية الخاصة بالصومال

أقرّ المشاركون الرؤية المتعلقة بالصومال بعد المرحلة الانتقالية، والتي تمت الموافقة عليها من قبل كل من الحكومة الانتقالية في الصومال، والسلطات المحلية الصومالية وهي جالمودج وبوتلاند وأهل السنة والجماعة والمجتمع المدني في الصومال وغيرهم من أصحاب المصالح.

تتبنى هذه الرؤية جعل الصومال دولة قادرة على ضمان السلم والأمن والازدهار لجميع مواطنيها، وقادرة على فرض حكم القانون على البر وفي البحر، وذلك من خلال الإدارة الفعالة للمياه الإقليمية، وصيانة السلامة والأمن البحريين، والقضاء على أعمال الصيد غير المشروع للأسماك، وطرح الفضلات السامة في المياه الصومالية، وبناء دولة منخرطة بصورة تامة بالتجارة البحرية في المنطقة.

أشار المشاركون إلى أنه لا يمكن التوصل إلى حل طويل الأمد للقرصنة قبالة سواحل الصومال بدون التوصل إلى حل طويل الأمد إقليمياً وعالمياً قادر على معالجة جذور مشكلة القرصنة في الصومال، والذي يمكنه أن يسهم بصورة كبيرة في تحقيق استقرار الصومال، ويعزز الحوكمة الرشيدة وحكم القانون، ويدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية لتصبح توجهاً شاملاً متعدد المجالات.

التقدم في الصومال

تقدم المشاركون في هذا السياق بـ:

- أ. الإشادة بالتطور التاريخي نحو تحقيق نظام سياسي جديد، خاصة التقدم الذي تم تحقيقه من قبل الأطراف الصومالية حول خارطة الطريق، وتشكيل برلمان وحكومة جديدين بحلول 20 أغسطس 2012، والتأكيد على أهمية أن تؤتي تلك المؤسسات ثمارها من خلال عملية أكثر تمثيلاً وشفافية وشرعية. كما أشار المشاركون إلى دعمهم لـ "عملية كمبالا" التي تدعم الحوار البناء والفعال والتنسيق بين السلطات الصومالية، وأقرّوا الإنجازات التي حققتها الاجتماعات اللاحقة لها، وأثنوا على التزام الأطراف الصومالية الموقعة كافة على استكمال العملية الانتقالية بحلول أغسطس.
- ب. الترحيب بحضور الرئيس الصومالي الشيخ شريف شيخ أحمد، رئيس الحكومة الانتقالية الصومالية إلى مؤتمر دولة الإمارات لمكافحة القرصنة، الأمر الذي يعكس التزام الصومال على أعلى المستويات بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال.

ت. الاعتراف بالعمل الذي قام به مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال في مواصلة دعم العملية السياسية في الصومال، والعمل الذي قام به فريق الاتصال الدولي المعني بالصومال، إضافة إلى الترحيب بالاجتماع المقبل للفريق المقرر في روما خلال الفترة ما بين 2-3 يوليو 2012.

ث. الإشادة بالدور القيادي المتنامي الذي أظهرته دول المنطقة والمتأثرة بصورة مباشرة بالقرصنة، وذلك في اعتراف بأن الحلول المُدارة إقليمياً هي وحدها التي ستكون مستدامة على المدى الطويل، وفي هذا السياق، أشاد المشاركون كذلك على حكومة الإمارات العربية المتحدة لاستضافتها المؤتمر الثاني رفيع المستوى للقطاعين العام والخاص في دبي خلال شهر يونيو 2012.

التقدم المحرز على الأرض في الصومال

أقر المشاركون كذلك بالتقدم الملموس الذي تم إحرازه في مجال مكافحة القرصنة على البر وفي البحر وذلك منذ انعقاد المؤتمر الأول للقطاعين العام والخاص لمكافحة القرصنة في دبي خلال شهر أبريل من العام الماضي.

أ. أثنى المشاركون على الانجازات التي حققتها القوات الصومالية وقوات الاتحاد الأفريقي في الصومال (AMISON) لإعادة فرض السلم والأمن على الأرض في الصومال، حيث أسهمت هذه القوات في محاربة قوات حركة الشباب ومواصلة تحسين الوضع الأمني في البلاد وخاصة في مقديشو، كما أسهمت في تقديم فرصة تاريخية إلى الصومال وشركائها الدوليين للمضي قدماً نحو الاستقرار والإدارة الفعالة والتنمية الاقتصادية في البلاد.

ب. أفاد المشاركون بعلمهم بالجهود التي تبذلها السلطات الإقليمية والمحلية ومن ضمنها جالمودوج وبوتلاند وصوماليلاند وذلك لمواجهة أنشطة القرصنة بالتعاون مع القوات البحرية الدولية، كما شجعوا الشركاء الدوليين على تقديم الدعم والمساعدة للمبادرات المحلية الرامية لمكافحة القرصنة وإنعاش التنمية الاقتصادية على السواحل.

ت. أثنى المشاركون على الجهود المبذولة من قبل القوات البحرية المشتركة، والقوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي (EUNAVFOR)، وقوات حلف شمال الأطلسي (NATO)، وغيرها من القوات البحرية الدولية لمكافحة القرصنة على السواحل الصومالية وقبالتها، كما رحب المشاركون بتوسيع نطاق مهام القوات البحرية التابعة للاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بالقضاء على مواقع الإمداد اللوجيستية للقراصنة على خط الساحل، وأشاروا كذلك إلى الأنشطة التي تبذلها القوات البحرية الدولية لتخفيض عدد هجمات القراصنة ودعم حرية الملاحة البحرية.

تحقيق توجه شامل

أقرّ المشاركون بالحاجة المتزايدة نحو تحقيق توجه شامل لمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال من قبل المجتمع الدولي، ومن ضمن ذلك المدخلات المحددة المقدمة من قبل الدول والمنظمات الدولية وقطاع الملاحة البحرية العالمي، وفي هذا السياق أشار المشاركون إلى:

أ. الإقرار بالتطور المستمر للاستجابات القانونية والقضائية للقرصنة في البحار، وبالمحاكمات التي تمت لأكثر من 1100 من القرصنة في 21 دولة، إلا أن هناك حاجة إلى إحراز المزيد من التقدم، بما في ذلك ما يتعلق بتطوير نظام الملاحقة القضائية والاعتقال في الصومال. وأشاروا بصورة خاصة إلى جهود حكومات سيشيل وكينيا والجهود المقبلة لموريشوس وتنزانيا في ضمان محاكمة القرصنة المحتجزين لديها، ودعوا جميع الدول، وخاصة دول العلم، إلى دراسة إمكانية محاكمة القرصنة.

وفي هذا السياق فقد شجع المشاركون الأنشطة المهمة التي يقوم بها مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) في دعم محاكمة واعتقال القرصنة المشتبه بهم، ودعم الأمن في الصومال ونظامها القضائي ككل.

ب. التشجيع على التقدم المتواصل المحرز في مجال التعاون ما بين القطاعين العام والخاص في مكافحة القرصنة، بما في ذلك زيادة المساهمات المالية المتزايدة من قبل مبادرات قطاع الصناعة البحرية، ومن ضمن ذلك تلك المبادرات المتعلقة باليابسة في الصومال، ورحبوا بالمبادرة التي تتوي موانئ دبي العالمية إطلاقها وغيرها من مبادرات الشركاء الآخرين الإقليميين في قطاع الصناعة البحرية والرامية إلى تعزيز التنمية الاقتصادية في المجتمع الصومالي الساحلي.

ت. الإشادة بقطاع النقل البحري في تنفيذه لأفضل الممارسات الإدارية فيما يخص مكافحة القرصنة، والتي تمت الإشارة إليها على أنها واحدة من العناصر المركزية في تخفيض عدد الهجمات الناجحة التي يقوم بها القرصنة، ودعوا إلى مواصلة تنفيذ هذه الممارسات، بما في ذلك الإخطار عن نشاطات القرصنة. وأشاروا أيضاً إلى الحاجة إلى استطلاع السبل التي يمكن من خلالها وضع أفضل الممارسات الإدارية فيما يخص السفن الصغيرة، ومن ضمن ذلك مراكب الصيد التي تعتبر جوهرية بالنسبة للتجارة المحلية والإقليمية، كما أشاروا إلى دور العناصر الأمنية الخاصة والذين يتم التعاقد معهم في مجال مكافحة القرصنة.

ث. الترحيب بالدعم المتزايد لتطوير قدرات الصومال لقيادة استجابة وطنية صومالية لمكافحة القرصنة تكون قابلة للتطبيق وبما يتوافق مع الأمن الوطني وخطة الاستقرار. وأشاروا بصورة خاصة إلى جهود الاتحاد الأوروبي في إطلاق برنامج بناء القدرات الإقليمي الخاص بالصومال، كما أشاروا

إلى مدونة جيبوتي لقواعد السلوك بشأن قمع القرصنة والسطو المسلح ضد السفن على أنها مكون أساسي لبناء القدرات البحرية الإقليمية، كما أشادوا على المبادرة التي تم اتخاذها من قبل المنظمة البحرية الدولية (IMO) لدعم آليات تنفيذ مدونة جيبوتي بناءً على الشراكات الاستراتيجية التي تم تنسيقها مؤخراً، والتي أقيمت بين المنظمة البحرية الدولية ووكالات الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي.

الجهود الدولية

أثنى المشاركون على المجموعة الواسعة من الآليات والمبادرات التي تدعم الاستجابة الدولية للقرصنة البحرية، وأقر المشاركون بصورة خاصة بـ:

أ. الجهود التي تم بذلها من قبل المنظمات الإقليمية في مكافحة القرصنة البحرية وفي دعم الصومال ومن ضمن ذلك الهيئة الحكومية للتنمية، والاتحاد الأفريقي، والجامعة العربية، ومفوضية المحيط الهندي، ومجلس التعاون الخليجي.

ب. فريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال (CGPCS) ومجموعات العمل الخمسة التابعة له، على أنهم الهيئة الدولية التي يمكن من خلالها الوصول إلى حل شامل لمشكلة القرصنة البحرية.

ت. الصندوق الاستئماني الخاص بدعم مبادرات الدول في مجال مكافحة القرصنة والتابع لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال، وتلقى إلى الآن نحو 14 مليون دولار أمريكي منذ تأسيسه في يناير 2010، وتم صرف نحو 10.3 مليون دولار أمريكي منها إلى الآن، كما أثنى المشاركون على الدول ومنظمات القطاع الخاص على دعمها المالي للصندوق. وفي هذا السياق أشار المشاركون إلى مقترح دولة الإمارات بجعل هذا الصندوق الاستئماني الأساس الذي سيتم من خلاله تطوير القدرات البحرية للصومال، وذلك حتى تتمكن السلطات الصومالية من ضمان السلامة البحرية في مياهها الإقليمية، كما رحب المشاركون ببنية دولة الإمارات الالتزام بتقديم مبلغ مليون دولار أمريكي إضافية لهذا الغرض.

ث. سلسلة القمم العالمية رفيعة المستوى حول الاستقرار في الصومال، ومن ضمن ذلك: مؤتمر لندن حول القرصنة، ومؤتمر إسطنبول الثاني حول الصومال، ومؤتمر الإمارات العربية المتحدة الثاني حول القرصنة، حيث برهنت هذه القمم وبصورة واضحة للشعب الصومالي وللعالم أجمع أن حقبة امتناع العالم عن المشاركة في الصومال قد انتهت، وأوضح المجتمع الدولي أنه سيقف مستعداً لتقديم دعم فعال وموثوق إلى الصومال وبالصورة المطلوبة، ورحب المشاركون بعقد مؤتمر بيرث حول مكافحة القرصنة في أستراليا خلال شهر يوليو المقبل.

- ج. شجع المشاركون جميع الدول وأصحاب المصلحة على مواصلة وتطوير مشاركة المعلومات عبر قاعدة بيانات الانترنت حول القرصنة البحرية العالمية، وذلك بهدف تسهيل التحقيقات والملاحظات القضائية الخاصة بالقرصنة.
- ح. تمت دعوة المشاركين إلى احترام القانون الدولي ذات الصلة بالتعامل مع الحوادث المتصلة بأفعال القرصنة في المياه الدولية.

الأولويات الجديدة لمعالجة مسألة التهديد الناجم عن القرصنة

ذكر المشاركون المجالات ذات الأولوية التالية والتي يجب بذل الجهود فيها بهدف إنهاء التهديد الناجم عن القرصنة قبالة السواحل الصومالية، وهي:

- أ. المجال الإنساني: رحب المشاركون بالمبادرات الجديدة الرامية للقضاء على معاناة البحارة المحتجزين وعائلاتهم، وبصورة خاصة مبادرة جمهورية كوريا الرامية إلى إيجاد سبل جديدة لتقديم الدعم في سياق مجموعة العمل رقم 3 التابعة لفريق الاتصال المعني بالقرصنة قبالة سواحل الصومال.
- ب. تطوير القدرات البحرية الإقليمية: أشار المشاركون إلى ضرورة إيلاء المزيد من الاهتمام لدعم تطوير القدرات الصومالية بهدف مكافحة القرصنة، مع المحافظة في ذات الوقت على جهود بناء القدرات الجارية حالياً من قبل الدول التي وقعت على مدونة جيبوتي لقواعد السلوك والرامية إلى التنفيذ الناجح للمدونة في المنطقة.
- ت. مواصلة التقدم السياسي في الصومال: دعا المشاركون إلى مواصلة تحقيق التقدم في الصومال، وشدّدوا بصورة خاصة على الحاجة إلى إتمام المرحلة الانتقالية في 20 أغسطس 2012.
- ث. التزامات مالية جديدة والاستثمار في الصومال ودول المنطقة: دعا المشاركون إلى تقديم المزيد من الالتزامات المالية من الدول وقطاع الصناعة البحرية العالمي بهدف دعم مكافحة القرصنة، وشجّعوا الاستثمارات الجديدة في الصومال لضمان جني ثمار التقدم الاقتصادي والازدهار الناجم عن السلم الذي تم تحقيقه في مقديشو.